التنافس حول الزعامة الإقليمية: بحث في المحددات والإستراتيجيات

The Competition for Regional Leadership: Research on Determinants and Strategies

بدر الدين بوقريطة*

جامعة جيجل – الجزائر

b.boukarrita@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال:2022/11/26 تاريخ القبول: 2022/12/20 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تفهم الزعامة الإقليمية بأنها عملية تؤثر فيها دولة على مجموعة من الدول داخل إقليم محدد من أجل تحقيق هدف مشترك. إن وجود أكثر من دولة تحاول ممارسة التأثير على جيرانها في الإقليم، يضع الإقليم أمام مشاريع زعامة لزعماء محتملين أمام أتباع محتملين، وبالتالي تنافس مستمر حول الزعامة الإقليمية، هذا التنافس تحدده القدرات المادية والأفكارية للمتنافسين وكذلك المصالح التي يسعى كل طرف لتحقيقها. وعلى ضوء هذه المحددات تتباين استراتيجيات الدول التي لها صلة بالتنافس، وكما لأطراف التنافس استراتيجياتهم، كذلك للأتباع والقوى من خارج الإقليم استراتيجياتهم كذلك.

كلمات مفتاحية: الزعامة الإقليمية. التنافس. القوة الإقليمية. القوة الثانوية. الموازنة. المسايرة.

Abstract:

Regional leadership is understood as A process in which a State influences a group of States within a defined region in order to achieve a common goal. The presence of more than one State trying to influence its neighbours in the region, makes the region in front of leadership projects for potential leaders in front of potential followers, and thus continuous competition over regional leadership. This competition determined by the materials and ideational capabilities of the competitors, as well as the interests that each party seeks to achieve. In light of these determinants, the strategies of the countries that are related to competition vary, and just as the parties to the competition have their strategies, so do the followers and powers from outside the region, their strategies as well.

Keywords: Regional Leadership. Competition. Regional Power. Secondary Power . Balancing. Bandwagoning.

*المؤلف المرسل

مقدمة

تعرف الزعامة الإقليمية بوصفها عملية تؤثر فيها دولة على مجموعة من الدول داخل إقليم محدد من أجل تحقيق هدف مشترك. إن هذا الدور تختص به عادة القوة الأولى في الإقليم بإعتبارها المؤهلة من حيث موارد القوة التي تمتلكها، وكذلك بالنظر لإستعدادها لأداء هذا الدور وقبولها من طرف دول الإقليم، وحتى من طرف القوى الخارجية. إن الدراسة الإمبريقية عبر النظر بدقة في زخم الأقاليم والفواعل داخلها، يعطي انطباعا بوجود الكثير من حالات عدم الرضا عن النظم الإقليمية الحالية، ولاسيما ما تعلق بالزعامة، فالمحاولات الساعية إلى تعديل النظام الدولي التي تُلاحظ حاليا من طرف من يوصفون بالقوى الصاعدة قد بدأت قبل ذلك بالفعل على مستوى الأقاليم، فتقريبا لا يخلوا إقليم من دولة (أو دول) ترفض أو تتحفظ على الزعامات الإقليمية الحالية، وتقدم نفسها منافسا مباشرا على أداء هذا الدور.

انطلاقا من الفكرة أعلاه، سيتم في هذه الدراسة محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يتم التنافس على الزعامة الإقليمية؟

ولتبسيط هذه الإشكالية تم تفكيكها إلى مجموعة التساؤلات الآتية:

- ما هي محددات التنافس حول الزعامة الإقليمية؟
- ما هي استراتيجيات المتنافسين والأتباع الإقليميين؟
- ما هي استراتيجيات القوى من خارج الإقليم؟

لأجل الإجابة على هذه التساؤلات، سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، بداية من محاولة التأصيل النظري لفكرة التنافس على الزعامة (أولا)، ثم معالجة المتغيرين الرئيسيين لهذا الموضوع؛ محددات التنافس حول الزعامة الإقليمية (ثانيا) من جهة؛ واستراتيجيات القوى الإقليمية والثانوية والخارجية (ثالثا) من جهة أخرى.

أولا: التنافس على الزعامة: ظاهرة أصيلة

يعد البحث في موضوع الزعامة الإقليمية انتقالا من الإهتمام بالزعامة على مستوى العلاقات بين البشر inter-persons إلى مستوى العلاقات بين الدول inter-states . على مستوى العلاقات الإنسانية، الزعامة هي ظاهرة تنافسية بطبيعتها. إذ تمارس على البشر عندما يحشد الأشخاص الذين لديهم دوافع وأغراض معينة، في منافسة أو صراع مع الآخرين، موارد مؤسسية، سياسية، نفسية وغيرها من الموارد، من أجل إثارة، جذب وإشباع دوافع أتباعهم. ويتم ذلك من أجل تحقيق الأهداف التي حددها كل من الزعماء والأتباع.[1] فالزعامة وفق **جيمس ماكجريجر بيرنز James MacGregor Burns** تمارس بشكل خاص في حالة نزاعية أو تنافسية بين الزعيم المحتمل وزعماء محتملين آخرين في مناشدة دوافع الأتباع المحتملين.[2] تمشيا مع حجة **بيرنز** يقوم **ديرك نابيرز**

Dirk Nabers بتمييز الزعامة عن القوة (الإكراه والسيطرة) من خلال النظر إلى الزعامة بإعتبارها تنافسية **competitive** حيث " يتوجب على الزعماء المحتملين مناشدة دوافع الأتباع المحتملين".[3]

في العلاقات الدولية، يعد قبول الإتّباع followership محددا أساسيا لبناء الزعامة الإقليمية. وتؤدي القوى الثانوية دورا رئيسيا فيما يتعلق بهذا القبول الإقليمي. فهذه الدول وفقا لـ **هانز ايبرت Hannes Ebert** و**دانييل فليمز Daniel Flemes** الدول الأكثر قدرة على التنافس من أجل الزعامة الإقليمية،[4] وبالتالي فإن اتباعها للزعيم المحتمل أو عدمه أمر بالغ الأهمية في حسم مسألة الزعامة الإقليمية. وإستنادا إلى هذا الدور الأساسي للقوى الإقليمية الثانوية، تشير المؤشرات الإمبريقية بأن مطالب القوى الإقليمية الصاعدة بدور سياسي أكثر تأثيراً قد أصبح أقل قبولا على المستوى الإقليمي مقارنة بالمستوى العالمي، وأن صعودها وتركيز القوة المرافق لذلك يُنظر إليه في الغالب بشكوك، إن لم يكن بخوف، ومطالباتها بالزعامة الإقليمية أصبحت معترض عليها من قبل جيرانها الأقل قوة.[5]

إن الملاحظ إمبريقيا هو أن الزعامة في مختلف أقاليم العالم غالبا ما تكون محل تنافس وليست محسومة لصالح القوى الإقليمية الرئيسية. إن الأمثلة على ذلك كثيرة، ففي أمريكا الجنوبية تعترض كولومبيا وفنزويلا بشدة على زعامة البرازيل، وفي إفريقيا جنوب الصحراء تقدم نيجيريا نفسها كزعيم بديل لجنوب إفريقيا، وفي شرق آسيا لم تهدأ أبدا المنافسة حول الزعامة بين الصين كقوة أولى واليابان كقوة ثانية مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأما في جنوب آسيا فزعامة الهند لم تحسم بعد في ظل محاولات باكستان الطموحة للموازنة الصلبة والناعمة. في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كذلك يمكن الحديث عن تنافس عدة دول على دور الزعيم الإقليمي. إذا، تُعدّ المنافسة على الزعامة إحدى أبرز السمات التي تميز النظم الإقليمية.

ثانيا: موارد القوة والمصلحة الوطنية كمحددات للتنافس

تُعتبر موارد القوة (بنوعيها المادي والأفكاري) إضافة إلى المصلحة الوطنية محددات رئيسية للتنافس حول الزعامة الإقليمية.

1. موارد القوة المادية والأفكارية

يجب أن تؤخذ كلا من الموارد **المادية material** و**الأفكارية ideational** في الاعتبار من أجل تقييم ما إذا كانت القوة الإقليمية تمتلك الموارد اللازمة لإحداث تغيير في المساومات الإقليمية والدولية.

1.1. موارد القوة المادية

في كثير من الأحيان، يُنظر إلى تفوق القوة المادية كشرط مسبق للزعامة. بعض الخلفيات النظرية لذلك توفرها نظرية استقرار الهيمنة hegemonic stability، والتي، ولاسيما في صيغتها الليبرالية، تجادل بأن الدولة

ذات الأفضلية ماديا لديها مصلحة قوية في توفير الزعامة لمجال نفوذها. وهذا يعني، على سبيل المثال، توفير السلع العامةpublic goods .[6]

بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين والبنيويين، يقصد بموارد القوة المادية (أو موارد القوة الصلبة **hard power** بتعبير **جوزيف ناي Joseph Nye**)، بإعتبارها المفهوم التقليدي للقوة، الوسائل الملموسة من موارد الدولة مثل الوسائل العسكرية والاقتصادية. ويرى **إدوارد فوز غوليك Edward Vose Gulick** بأنه منذ القرن الثامن عشر "ساد الإعتقاد بأن قوة الدول فرادى تكون قابلة للقياس من خلال بعض العناصر المُحدّدة جيدا، بما في ذلك السكان، الإقليم، الثروة، الجيوش والأساطيل البحرية،[7] وهي ما يُشار إليها غالبا باسم "**موارد القوة power resources**"، أو "**عناصر القوة الوطنية elements of national power**" كما أسماها **هانس ج. مورغانتو Hans J. Morgenthau** في مؤلفه "**السياسة بين الأمم Politics Among Nations**" (1948)[8]. وأما **جون ميرشايمر John Mearsheimer** فيقسم القدرات (الموارد) المادية التي تستند عليها القوة الصلبة للدولة بين "**الأصول العسكرية military assets**" الملموسة (الأسلحة مثلا)، ونوع ثان من القوة، هو "**القوة الكامنة latent power**"، والتي تشير إلى المكونات الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية. فالقوة الكامنة تقوم على ثروة الدولة وحجم سكانها عموما، وهي تشير إلى الإمكانات الخام التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة في مواجهة منافسيها من الدول الأخرى. والحرب، بتعبير **ميرشايمر**، ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن للدول من خلالها أن تحصل على القوة. بل يمكنها أيضا أن تفعل ذلك بزيادة حجم سكانها ونصيبها من الثروة العالمية، كما فعلت الصين على مدى العقود القليلة الماضية.[9]

وتوفر نظرية الدور Role Theory، بإعتبارها نظرية التفاعلات، بمنظورها الواقعي تفسيرا لدور موارد القوة المادية في خلق التنافس على الزعامة. فالأدوار المتاحة عمليا أو واقعيا لأي دولة تعتمد، بتعبير **اكان ماليتشي Akan Malici** و**ستيفن وولكر Stephen G. Walker** ، على موقع قوتها بالنسبة إلى الدول الأخرى. فتوزيع القوة بين فاعلين يحد من الأدوار التي يمكن للدول أن تؤديها في التفاعلات مع الآخرين، وأيضًا يؤثر في الأدوار التي يمكن أن يتم تركها لهؤلاء الآخرين. باختصار، تلعب القوة دورًا حاسمًا في تحديد نطاق قائمة اختيار الأدوار.[10] فإذا كانت علاقات القوة **متماثلة symmetrical** بين قوتين إقليميتين، فإن العلاقة الأكثر احتمالا بينهما هي **الموازنة balancing** التي يصفها **مالتشي** و**وولكر** بأنها مؤقتة(بمعنى تتخللها المنافسة)، بينما إذا كانت علاقات القوة **غير متماثلة asymmetrical** فإن الدولة الأقوى تهيمن والدولة الأضعف تذعن. وهذه الإختلافات في القوة يتم من خلالها تفسير عملية **انتقال الدور role transition** نحو الصراع أو نحو التعاون.[11] وهذا الطرح يتماشى مع مقولات الواقعية (الكلاسيكية والبنيوية)، بأنه في عالم "**المساعدة الذاتية self-help**" تسعى الدول لتعظيم موارد قوتها بالنسبة لموارد قوة الدول الأخرى (فالتهديدات كما يجادل الواقعيون هي نتيجة لعدم التماثل في القوة)،[12] وذلك لضمان حماية إقليمها، على الأقل، عبر خلق "**توازن القوى balance of power**" ، أو بلوغ الهيمنة العالمية كحد أقصى.[13]

ويجد التنافس حول الزعامة من منظور موارد القوة المادية تفسيرا له في نظرية أخرى، هي نظرية انتقال القوة **Power Transition**. وفق هذه النظرية فإن النمو الداخلي للبلد يحدد قوته. من هذا المنطلق، تقدم النظرية تفسيرا للتنافس حول الزعامة يقوم على الموارد المادية. فبما أن معدلات النمو تختلف بين البلدان، فإن القوة النسبية تتغير باستمرار. من حين لآخر تنمو إحدى الدول إلى درجة أنها تحقق تعادلا في القوة (المساواة التقريبية) مع الدولة المهيمنة في النظام الدولي. إذا كان البلد الصاعد حديثًا (المعروف أيضًا باسم **المتحدي challenger** أو **التعديلي revisionist**) غير راضٍ عن **الوضع الراهن status quo*** (على مستوى الإقليم)، فإنه سيطلب تغييرات من المحتمل أن تُقاوم من قبل الدولة المسيطرة. إن الجمع بين تعادل القوة بين المتحدي والدولة المهيمنة من جهة، مع التقييم السلبي للمتحدي للوضع الراهن من جهة أخرى (بمعنى عدم الرضى) يوفر الشرط الضروري للحرب (وفقًا لنظرية انتقال القوة). تُخاض هذه الحرب من أجل السيطرة على "**قواعد اللعبة Rules of the game**" ، أو الوضع الراهن، للنظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي، مع توقع أن يتبع انتصار المتحدي إعادة هيكلة للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الدولية (أو الإقليمية). من هذا المنطلق يؤكد **أ. ف. ك. أورغانسكي A. F. K. Organski** على أن التكافؤ وعدم رضا المتحدي ضروريان معا للحرب، إذ لا يمكن الخوف من متحد ضعيف غير راض. وبالمثل، لا يُتوقع أن ينزع البلد الصاعد الذي يرضى بالوضع الراهن إلى الحرب، حتى لو تحقق التكافؤ مع الدولة المهيمنة، لأنه في مثل هذه الحالات لا يوجد مكسب هامشي يتحقق من خلال القتال. فالحرب بين الدول الأقوى، حسب نظرية انتقال القوة، تحدث فقط عندما يحقق متحد غير راض التكافؤ.[14]

2.1. موارد القوة الأفكارية

في مقابل موارد القوة المادية، تعد موارد القوة الأفكارية من أهم شروط القوة الإقليمية، كما أنها تلعب دورا كبيرا ومهما في التنافس حول الزعامة بين القوة الإقليمية والقوة الثانوية. "فالعالم لا يرتب بالقوة وحدها؛ بل يتم قيادته عبر الأفكار أيضا" بتعبير **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci** ، "وأي عصر كانت تهيمن عليه أفكار الأفراد اللامعين والأقوياء".[15] والواقع أن القوة الأفكارية تقوم على موارد مثل ثقافة الأمة؛ ومعاييرها وقيمها؛ وسياستها الخارجية، التي تعكس ذلك. وأما وسائل تحويل الموارد الأفكارية إلى تأثير سياسي فهي أدوات للدبلوماسية توصف بأنها قوة متفق عليها. وتوصف الموارد الأفكارية بأنها ذات بعد رمزي أو نفسي، أو ذاتي، ولكنها تؤكد دائما على شرعية الفاعل ومصداقيته. [16]

واستنادا على فكرة أن الشرعية والالتزام الأخلاقي هي الدوافع التي تحفز الأتباع على الاتّباع التي يؤكد عليها **دافيد لاك David Lake** (وذلك جوهر القوة الأفكارية)، يجادل **جورج مودلسكي George Modelski** في نظريته **الدورة الطويلة Long Cycle Theory**، بأن انخفاض قوة وشرعية الدولة المهيمنة (الزعيم) سيجلب المنافسين[17] (أو المتحدين كما يسميهم **أورجانسكي** في نظريته انتقال القوة). فالمهيمن (الزعيم) هو المنتج للقيم (القوة الأفكارية)، وعندما يظهر بين الأتباع من يرفض إستهلاك القيم (الدولة غير الراضية أو المتحدية)، تبدأ

شرعية الزعيم بالتآكل، فيحدث التنافس حول الزعامة، لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الدورة الطويلة وفق **مودلسكي** (أو إعادة تشكيل هرم جديد للقوة وفق **أورجانسكي**).

2. المصلحة الوطنية

يجادل الواقعيون الكلاسيكيون بأن الدول هي فواعل عقلانية تتبع مصالحها الوطنية. إن المصلحة الوطنية العليا لكل دولة هي أمنها القومي وضمان بقائها. وفي السعي لتحقيق الأمن القومي، تسعى الدول جاهدة لجمع الموارد. ويتسم هذا الفهم الكلاسيكي للمصلحة الوطنية بأهمية خاصة في تحليل استراتيجيات توازن القوى التي تتبعها القوى الإقليمية، القوى الثانوية والقوى من خارج الإقليم. من جهتهم، يركز المنظرون الليبراليون في العلاقات الدولية على تشكيل الأولويات الداخلية، بحجة أن مجموعة متنوعة من الفواعل تؤثر على عملية السياسة الداخلية، بما في ذلك مجموعات المصالح الاجتماعية والاقتصادية، الأحزاب السياسية، السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية. [18]

وبالإعتماد على مقولات نظرية الدور سالفة الذكر، فإنه بالإضافة إلى موارد القوة المادية والأفكارية، تلعب مصالح القوى الإقليمية الثانوية، التي تتعارض مع تلك الخاصة بالفاعلين الإقليميين الأقوى، دورا هاما في تشكيل الزعامة الإقليمية المتنافس عليها،[19] وذلك بإعتبارها العامل الثاني المهم (بالإضافة للقوة) في تحديد علاقات الأدوار. واعتمادا على تمييز **هانز مورجينثاو** (1962) بين مستويين من المصالح الوطنية. مصالح حيوية وأخرى ثانوية*، توصّل **مالتشي** و**وولكر** إلى ستة ثنائيات دور، من ضمنها ثنائيتين تنافسيتين هما: [20]

1) إذا كانت المصالح حيوية وعلاقات القوة بين القوتين الإقليميتين متماثلة فإن العلاقة هي الصراع وكلا الدولتين تلعبان دورا تنافسيا.

2) في المقابل، إذا كانت المصالح حيوية وعلاقات القوة بين الدولتين غير متماثلة، فقد تكون العلاقة بين الدولتين هي التعارض والتنافس، ولكن إحدى الدولتين تلعب دور المهيمن والأخرى تؤدي دور المتمرد.

وعلى النقيض مما سبق، يشير **الكسندر ويندت Alexander Wendt** من منظور بنائي إلى أن "الفوضى هي ما تصنعه الدول"، مما يعني أن البناء الدولي يشكل فعل الدولة من خلال تشكيل هويات ومصالح الدول. إن المقاربة البنائية لمصالح الدولة لها أهمية كبيرة في تحليل أفكار السياسة الخارجية والتصورات المتبادلة للدول قيد النظر.[21] بالعودة إلى مقولات نظرية الدور في شقها البنائي، يجادل **مالتشي** و**وولكر** أن الفاعلين، وبسبب تصورات دورهم، قد يختارون القيام بدور مختلف عما قد يستدعيه أو يسمح به موقعهم البنيوي. وبالتالي، فبالإضافة إلى التأكيد على موقع الدور البنيوي، من المهم أيضًا إدراك أن أداء الدور ينطوي على الرؤية والتفسير والسلوك، وأن الفاعل لديه القدرة على تجاوز أو تغيير البنى. ففي ثنائية دور، قد يكون لأحد الفاعلين أو كلاهما تصور دور يختلف عن مواقع دور كل منهما أو وضع القوة في النظام الدولي (أو النظام الإقليمي الفرعي). قد يفهم أي من الفاعلين أو كليهما توزيع المصالح والقوة بينهما بشكل مختلف عن

موقعها الإنشائي في نموذج تصنيف الأدوار **role typology model** (بمعنى الأدور التي تتبأ بها توزيع القوة والمصالح). وقد تنافس القوة الإقليمية الثانوية الأضعف القوة الإقليمية الأقوى على الزعامة الإقليمية انطلاقا من تصورات للدور الوطني مخالفة لواقع قوة ومصالح كلتا القوتين. وبعبارة **مالتشي** و**وولكر** "يتفوق العالم في أذهانهم على العالم كما هو".[22]

ثالثا: استراتيجيات المتنافسين والقوى الخارجية

هنالك ثلاثة أطراف لها علاقة بالتنافس حول الزعامة الإقليمية، طرفان ينتميان للإقليم وهما القوتان الأولى والثانية في الإقليم مع بقية دول الإقليم، أي المرشحين لزعامة المنطقة وأتباعهم المحتملين، وأما الطارف الثالث ويتمثل في القوى من خارج الإقليم وعادة ما يشير إلى القوى العظمى والكبرى في النظام الدولي ككل (الولايات المتحدة، روسيا، الصين...)، هذه الأطراف الثلاثة، لكل منها استراتيجياتها حيال التنافس حول الزعامة الإقليمية. والمتعارف عليه في العلاقات الدولية، أنه يمكن للدول أن تتبع مجموعات مختلفة من استراتيجيات السياسة الخارجية على مختلف المستويات النظامية.

1. استراتيجيات القوى الإقليمية

تعمل القوى الإقليمية، المدعية للزعامة الإقليمية، لما تتعرض للتنافس على احتكار المنافسة وإقصاء المنافسين واحتوائهم. ولأن المؤسسات الإقليمية هي قنوات لتوظيف القوة*، تُعدّ السيطرة على هذه المؤسسات من بين الإستراتجيات التي توظفها القوى الإقليمية لأجل بلوغ هذه الغاية. [23]

من الملاحظ إمبريقيا أن القوى الإقليمية الرئيسية هي الفواعل الأساسية، وكثيرا ما تكون المنشئة، لمؤسسات الحوكمة الإقليمية، إلا أن المفارقة هي كون **فرصة التعبير voice-opportunity** التي تمنحها المؤسسات للدول الإقليمية الأضعف تُمكّن هذه الدول من تقييد حرية القوى الإقليمية عبر القواعد والإجراءات المعمول بها. هذه المفارقة هي ما أشار إليها **جوزيف غريكو Joseph M. Grieco** لما فحص العلاقة بين عدم التماثل في القوة والمأسسة الإقليمية، حيث اعتبر أن اقتراح فرصة التعبير أمر مثير للاهتمام، ولكنه يترك دوافع الدولة (أو الدول) الأقوى في الإقليم دون تفسير.[24] إن التفسير المحتمل لذلك يكمن في المفهوم النظري الذي أسماه **توماس بيدرسين Thomas Pedersen** "**الهيمنة التعاونيةco-operative hegemony**"[25]، تلك الاستراتيجية التي تتبعها عادة القوى الكبرى الضعيفة عسكريا للحفاظ على مكانتها، كما قد تتبعها القوى الأقوى أيضا رغبة في توطيد سيطرتها.[26]

يدعي **كينيث والتز Kenneth Waltz**، في واقعيته الجديدة، بأن القوى الكبرى الصاعدة عرضة للموازنة عاجلا أو آجلا من طرف دول منفردة أو عن طريق تحالفات دول. ويترجم **بيدرسين** ذلك على المستوى الإقليمي إلى افتراض بأن المؤسسات الإقليمية هي في الأساس أدوات للدول الثانوية والصغرى التي تحاول موازنة الدولة المهيمنة بوسائل مؤسسية. خلافا لنظرية توازن القوى، يجادل **بيدرسين** اعتمادا على طروحات **ستيفن والت**

Stephen Walt في نظريته **توازن التهديد balance-of-threat** بأن المأسسة الإقليمية قد تختارها القوة الأكبر في الإقليم كطريقة لمنع الموازنة وجعل التحالفات بين الدول المجاورة والقوى الخارجية أكثر صعوبة، وذلك باعتبارها عنصرا ضمن الاستراتيجية الكبرى لهذه الدولة. وبقدر ما تؤدي المأسسة إلى إزالة الخوف من أقوى دولة في الإقليم أو تقليله، بقدر ما يمكنها تقليل الضغط الذي تمارسه القوى الثانوية من أجل موازنة قوة هذه الدولة. وبقدر ما تؤدي المأسسة إلى تحفيز سلوك **المسايرة bandwagoning** لدى الدول الأصغر في الإقليم، بقدر ما يساعد ذلك أيضًا القطب الأوحد الإقليمي في مشروعه لتجميع القوة،[27] هذا التجميع الذي له أهمية خاصة بالنسبة لقوة إقليمية تتطلع إلى دور عالمي، كونه يمكنها من استخدام إقليمها كأساس لإستعراض القوة في الشؤون العالمية.[28]

وبالرغم من الإستقرار الذي تتميز به استراتيجية الهيمنة التعاونية مقارنة بالهيمنة الأحادية، وذلك عبر قدرتها عند مستوى معين من المأسسة الإقليمية على جعل الموازنة العدائية أو الإنحراف من قبل القوى الثانوية أمرا جد مستبعد (ويعد ذلك من أهم المزايا التي توفرها للقوة الإقليمية الراغبة في الإحتفاظ بالزعامة)، إلا أن خطر التمرد الشعبي ضد حكومة منتخبة في دولة تابعة ما زال قائماً. كما أن من الأخطار التي يمكن أن تقع فيها القوة الإقليمية الأكبر(الزعيم) هي محاولة حل الأزمات داخل الإقليم، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، من خلال الدعوة إلى موقف عدواني تجاه قطب آخر (منافس)، خاصة عندما تبدو تكاليف ذلك ضئيلة. لأجل ذلك، ولإحتواء مثل هذه الأخطار، يشير **بيدرسين** إلى تكاليف للهيمنة التعاونية تتحملها القوة الإقليمية الأكبر من قبيل **تقاسم السلطة Power-sharing** (بمعنى تقاسم القوة الإقليمية الأكبر للسلطة مع جيرانها بشكل دائم داخل المؤسسات المشتركة) **والمدفوعات الجانبية** *Side-payments.[29]

وعلى الرغم من قدرته التفسيرية، يبقى مفهوم الهيمنة التعاونية محدودا على حد تعبير **دانييل فليمز وثورستين وجسكوفسكي Thorsten Wojczewski**؛ فهو لا ينطبق إلا على ثنائيات الزعامة الإقليمية المعترض عليها التي تتسم بالتعاون أو المنافسة وليس بالنوع المتنازع عليه من الزعامة المعترض عليها.[30]

2. استراتيجيات القوى الثانوية

تمتلك القوى الثانوية خيارات محدودة في السياسة الخارجية بالنظر إلى التفوق الكبير في القوة لصالح القوى الإقليمية الرئيسية. ما هي خيارات السياسة الخارجية التي يمكن أن تطبقها القوى الثانوية فيما يتعلق بالقوى الإقليمية؟. أثناء وضع الخطوط العريضة لاستراتيجيات الدولة، فإن المفهومين الأكثر شيوعا في الأدبيات النظرية للعلاقات الدولية هما **الموازنة balancing والمسايرة bandwagoning.** وفي حالات الزعامة المعترض عليها التي تتسم بالصراع، يمكننا أن نتوقع من القوى الثانوية اتباع استراتيجيات لتحقيق الموازنة، في حين يبدو أن المرجح في حالات الزعامة المعترض عليها التي تتسم بأنماط العلاقات الإقليمية التعاونية أن

القوى الثانوية تنزع لإستراتيجية **المسايرة**. [31] فعلى سبيل المثال، سلوك نيجيريا فيما يتعلق بجنوب أفريقيا يكاد يكون مسايرة، في حين يمكن اعتبار الاستراتيجية الإقليمية لباكستان في جنوب آسيا موازنة صلبة مع الهند.[32]

وعلى الرغم من أن الأدبيات غالبا ما تصور قرارات اصطفاف الدول على أنها تنقسم بين الموازنة والمسايرة، وهذين فقط هما الموقفين الأكثر تطرفا التي يمكن أن تختارهما دولة ضعيفة، إلا أن هنالك بعض الأدبيات الحديثة* **(روبرت بيب Robert A. Pape (2005)، ثازا فاركي بول Thazha V. Paul (2005))** تتناول استراتيجية ثالثة تتمثل في **التوازن الناعم Soft balancing** بإعتبارها إستراتيجية وسطى لا تتحدى بموجبها القوة الثانوية مباشرة القوة العسكرية للدولة المتفوقة، ولكنها تستخدم أدوات غير عسكرية لتعطيل، إحباط وتقويض السياسات الأحادية الجانب للدولة المتفوقة. ويشمل التوازن الناعم استراتيجيات مؤسسية مثل تشكيل ائتلافات أو تحالفات دبلوماسية محدودة لتقييد القوة المتفوقة. [33]

ويعبر **روبرت بيب Robert A. Pape** عن التوازن الناعم لما يقول: "من الممكن تحقيق الموازنة ضد زعيم في نظام أحادي القطب، لكنه لا يعمل وفقًا لقواعد أنظمة توازن القوى الأخرى. بشكل عام، قد تتعامل الدول مع دولة توسعية من خلال إما الموازنة "الداخلية" (أي إعادة التسلح أو تسريع النمو الاقتصادي لدعم إعادة التسلح في نهاية المطاف) أو الموازنة "الخارجية" (أي تنظيم تحالفات الموازنة). في معظم الأنظمة متعددة الأقطاب، يكون كل من أشكال الموازنة ممكنا". وأما في بالنسبة للأنظمة ثنائية القطب فيعتقد **بيب** أن الموازنة الداخلية فقط هي المقصودة لأن الدولة الثالثة ليست قوية بما فيه الكفاية.[34]

وكما يتبين من مقاربة الموازنة الناعمة، بين طرفي الموازنة والمسايرة يمكن تحديد الاستراتيجيات الوسطى التي تتجنب الدول الضعيفة من خلالها اختيارا واضحا؛ فمن المهم نظريا وإمبريقيا التمييز بين هذه الاستراتيجيات التي تتوسط النقيضين المتطرفين. وتشمل التسميات الخاصة بالاستراتيجيات داخل هذه المنطقة الوسطى: **العزلة buffering، الربط binding ، والدبلوماسية المتخصصة niche diplomacy**.[35]

إضافة إلى العزلة، الربط والدبلوماسية المتخصصة، تشير بعض أدبيات العلاقات الدولية إلى مفهوم جديد ظهر في السنوات الأخيرة وهو **التحوط *Hedging*** (شبيه بالموازنة الناعمة)، هذا المفهوم يعبر عن إستراتيجية تشمل سياسات أكثر فاعلية تؤدي إلى تحسين قدرات دول التحوط لتحقيق التوازن على مدى معين مع الدولة الزعيم، إلى جانب تجنب المواجهة المباشرة مع هذه الأخيرة.[36] بمعنى آخر، يسمح التحوط للدول الصغرى بالحفاظ على الروابط الهامة مع الدولة مدعية الزعامة فيما قد يبدو قبولا بزعامتها، وفي الوقت نفسه، تعظيم القوة داخليا وتشكيل التحالفات خارجيا لموازنة هذه الدولة.* في هذا السياق، طور كل من **دارين ليم *Darren J. Lim*** و**زاك كوبر *Zack Cooper*** مفهوما للتحوط لدى القوى الصغرى* يتناسب مع الأقاليم التي فيها منافسة على الزعامة بين قوتين، حيث عرف الباحثان في دراسة لهما سنة 2015 تحوط الدول الثانوية بأنه "إرسال إشارات تولد الغموض حول مدى مصالحها الأمنية المشتركة مع القوى الكبرى، مما يؤدي في الواقع إلى تجنب "التوافق *Alignment*"

الواضح مع أي قوة كبرى، ومما يؤدي بدوره إلى خلق قدر أكبر من عدم اليقين فيما يتعلق بالجانب الذي ستتخذه الدولة الثانوية في حالة نشوب صراع بين القوى الكبرى".[37] بالنسبة لـ **ليم وكوبر** فإن إرسال الدولة لإشارات غامضة فيما يتعلق باختيارها للمواءمة يعتبر تخليا عن الفوائد الأمنية للتوافق القوي مقابل زيادة استقلالية السياسة، بما في ذلك الحق في التوافق بشكل أوثق في المستقبل إذا واجهت الدولة تهديدات أمنية متزايدة. على هذا الأساس، فإن التحوط وفق **ليم وكوبر** درجات تتأرج بين التحالف الحازم الذي هو أقوى إشارة ممكنة للمواءمة والتحوط الذي يمثل أضعف إشارة للمواءمة. وبالإعتماد على درجات التحوط والتوافق، قسم **ليم وكوبر** الدول المتحوطة على أربعة فئات؛ (1) "الحلفاء الحازمون *Resolute Allies* " يرسلون إشارات توافق قوية ومتزايدة؛ (2) "الحلفاء الناشؤون *Emerging Partners*" يرسلون إشارات توافق ضعيفة ولكنها متزايدة؛ (3) "الحلفاء المتحفظون *Reserved Allies*" يرسلون إشارات توافق قوية ومستقرة؛ (4) "الدول المتحوطة *Hedging States*" يرسلون إشارات توافق غامضة.[38]

3. استراتيجيات القوى الخارجية

تخبرنا عديد الحالات الإمبريقية بأن للقوى الخارجية، لاسيما العظمى منها، دور حاسم في العديد من وضعيات التنافس الإقليمي عبر العالم. وتأخذ العديد من الأدبيات هذه الملاحظة بعين الإعتبار. فمثلا، تجادل **ساندرا دسترادي Sandra Destradi** بأن اختيار القوى الإقليمية لاستراتيجيات مناسبة يعتمد على مجموعة واسعة من العوامل المتعلقة بمستويات مختلفة من التحليل، من بينها تأثير القوى العظمى "الخارجية" التي لا تنتمي إلى الإقليم.[39] وبالتالي فإن للقوى الخارجية دور في تشكيل الزعامة الإقليمية المتنافس عليها.

من منظور القوى الخارجية، يمكن تحديد ثلاثة خيارات استراتيجية بالنظر إلى الأقاليم المقصودة. أولا، يمكن دعم عمليات التوازن داخل الإقليم من قبل قوى خارجية من أجل احتواء القوى الإقليمية عن طريق إلزامها بتخصيص الموارد لفنائها الخلفي بدلا من إسقاط القوة على الآخرين. ويمكن أن تؤدي "العلاقة الخاصة" بين القوى الخارجية والقوى الثانوية إلى فتح باب الفرص أمام هذه الأخيرة لكي تمارس تأثيرا حاسما (في مجالات قضايا معينة) على مستوى النظام. وثانيا، يمكن للقوى الخارجية أن تدعم القوى الإقليمية في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال دبلوماسيتها وهيبتها وقوتها العسكرية لأن التكاليف السياسية والاقتصادية للتدخل المستمر مرتفعة جدا بالنسبة للقوى من خارج الاقليم. هذا السيناريو هو أكثر احتمالا في الأقاليم التي تتميز بأنماط علاقة نزاعية. وثالثا، فإن مقاربة عدم التدخل من قبل القوى الخارجية من شأنها أن تسمح ببروز سياسة إقليمية واتخاذها "مسارا طبيعيا" دون تدخل خارجي هام. وتؤدي كل من هذه الخيارات الإستراتيجية إلى تأثيرات مختلفة على ديناميات القوة الإقليمية.[40]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعلاقات بين القوى الخارجية أن تؤثر على علاقات كل منها مع القوى الإقليمية والثانوية. ومن ثم، يمكن للقوى الخارجية أن تتدخل في المناطق التي تتقيد بالمنظور الأوسع للنظام الدولي. وهكذا، فإن القوى الخارجية تتسق في المقام الاول مع القوى الإقليمية ليس من أجل الإقليم والتعاون

الإقليمي وإنما لرفع مكانتها الدولية وقوتها التفاوضية. وهو ما ينظر إليه على أنه محاولة لموازنة (ناعمة) للقوى الخارجية الأخرى.[41]

في حقيقة الأمر، غالبا ما تعد المنافسة على الزعامة الإقليمية هي امتداد للمنافسة العالمية بين القوى العظمى والكبرى في النظام الدولي، فكل قوة تقف خلف "حلفائها" على المستوى الإقليمي. فالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، لديها التأثير الأكبر على مجمل النظم الإقليمية حول العالم، فهي تدعم تايوان لتحد من زعامة الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي، وتدعم أكرانيا لإحتواء روسيا وتقويض زعامتها للمنطقة، وتحاول أن تحول دون صعود أي زعيم إقليمي في الشرق الأوسط يهدد أمن الحليف الصهيوني أو يكون حليفا لخصمها الروسي. روسيا كذلك تحاول مجابهة النفوذ الأمريكي في مختلف المناطق فهي مثلا تتموقع خلف البرازيل شريكتها في البريكس وتدعم زعامتها لأمريكا الجنوبية.

الخاتمة

تعد الزعامة الإقليمية من أهم مواضيع التنافس على المستوى الإقليمي، إذ لا يخلوا إقليم من أقاليم العالم من تنافس بين دولتين أو أكثر من دوله حول لعب دور الزعيم الإقليمي، هذا التنافس تختلف حدته من إقليم لآخر، وذلك بحسب المحددات التي تنقسم ما بين موارد القوة المادية والأفكارية من جهة ومصالح السياسة الخارجية من جهة أخرى. لقد أكدت الدراسة بأنه كلما تباينت المصالح وتماثلت مقدرات القوة كلما ساد التنافس بين القوة الأولى والثانية في الإقليم. وبالعكس، فإن غياب أحد الشرطين إما أن يؤدي إلى موافقة القوة الثانية على زعامة القوة الإقليمية الأولى أو إلى تنافس منخفض الحدة بين الطرفين.

من جهة أخرى، بينت الدراسة أن استراتجيات الدول تختلف حيال التنافس الإقليمي، ففي الوقت الذي تنزع فيه القوى الإقليمية غالبا نحو إقصاء المنافسين المحتملين موظفة المؤسسات الإقليمية بالدرجة الأولى لتعزيز زعامتها، تتأرجح خيارات القوى الثانوية بين الموازنة والمسايرة وذلك حسب المصالح وموارد القوة، وأما الدول الأضعف فإنها بدلا من المسايرة التي قد تجعلها في مواجهة القوة الثانية، قد تختار استراتيجيات وسيطة في مقدمتها الموازنة الناعمة والتحوط. في المقابل، تؤكد الدراسة بأن للقوى من خارج الإقليم (وبخاصة القوى العظمى والكبرى) دورا في التنافس الإقليمي حول الزعامة، وتتباين خياراتها هي الاخرى بين دعم عمليات الموازنة التي تتبناها القوى الثانوية داخل الإقليم من أجل احتواء القوى الإقليمية، وفي بعض الأحيان دعم القوى الإقليمية في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وفي حالات أخرى اعتماد مقاربة عدم التدخل وترك التنافس يأخذ مسارا طبيعيا.

الهوامش

[1] James MacGregor Burns, « Wellsprings of Political Leadership », *The American Political Science Review* 71, n° 1 (1977), P 273.
[2] Burns: 273.

[3] [3] DIRK NABERS, « Power, leadership, and hegemony in international politics: the case of East Asia », *Review of International Studies* 36, n° 4 (October 2010), P 935.
[4] Hannes Ebert & Daniel Flemes, « Regional Leadership and Contestation: Strategic Reactions to the Rise of the BRICS », in *Regional Powers and Contested Leadership*, ed. by Hannes Ebert and Daniel Flemes (Cham: Springer International Publishing, 2018), P 2.
[5] Ibid, P 2.
[6] Daniel Flemes et Thorsten Wojczewski, « Contested leadership in international relations: power politics in South America, South Asia and Sub-Saharan Africa », *GIGA Working Papers*, n° 121 (February 2010), P 8.
[7] David A. Baldwin, « Power and International Relations », in *Handbook of international relations*, ed. by Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons (London: SAGE Publications, 2013), P 274.
[8] Hans J. Morgenthau, *Politics among nations: the struggle for power and peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1948), 80.
[9] John J. Mearsheimer, « Structural realism », in *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, ed. by Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith (New York: Oxford University Press, 2007), P P 72-73.
[10] Stephen G. Walker & Akan Malici, *Role Theory and Role Conflict in US-Iran Relations: Enemies of Our Own Making* (New York: Routledge, 2017), P 10.
[11] Ibid, P10.
[12] David L. Rousseau & Rocio Garcia-Retamero, « Identity, power, and threat perception: A cross-national experimental study », *Journal of Conflict Resolution* 51, n° 5 (2007), P 746.
[13] Kenneth N. Waltz, *Theory of international politics* (Massachusetts: Addison Wesley Publishing Company, 1979), 118.

* يصف **أورجانسكي** الوضع الدولي الراهن بأنه نظام دولي مستقر، إذ يقول: "تميل أمة قوية إلى إقامة نظام للعلاقات مع دول أقل شأنا يمكن تسميته "**نظام order**" لأن العلاقات مستقرّة. مع الوقت، يتعرف الجميع على نوع السلوك المتوقع من الآخرين، حيث يتم تحديد العادات والأنماط، وبعض القواعد المتعلقة بكيفية نمو هذه العلاقات حتى يتم قبولها من قبل جميع الأطراف. . . بعض الدول يتم الاعتراف بها كزعماء ... تتم التجارة على طول قنوات معترف بها. . . العلاقات الدبلوماسية تتدرج أيضا ضمن الأنماط المعترف بها. بعض الدول من المتوقع أن تدعم دولا أخرى ... هناك قواعد للدبلوماسية. هناك حتى قواعد للحرب". أنظر Douglas Lemke, « The continuation of history: Power transition theory and the end of the Cold War », *Journal of Peace Research* 34, n° 1 (1997), P 24.

[14] Ibid, P 24.
[15] Olusola Ogunnubi & Lere Amusan, « Nigeria's Attitude Towards South Africa's Perceived Xenophobia: Exploring a Shared Hegemonic Power for Africa's Development » in *The political economy of xenophobia in Africa* (Cham: Springer International Publishing, 2018), P 55.
[16] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, P 8.
[17] George Modelski, « The long cycle of global politics and the nation-state », *Comparative studies in society and history* 20, n° 2 (1978), P 217.
[18] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, PP 9-10.
[19] Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower," *Foreign Affairs* 78, no. 2 (1999), P 36.

* المصالح الحيوية تتعلق بقضايا أمن الدولة أو قوتها أو مكانتها. ويجادل **مورجانثاو** أن الدول مستعدة للدخول عسكرياً في قتال من أجلها إما من أجل الحفاظ عليها أو من أجل تعزيزها. والمصالح الثانوية هي تلك التي من غير المرجح أن تؤثر على أمن الدولة أو قوتها أو اقتصادها أو وضعها السياسي، ومن غير المحتمل أن تشارك الدول عسكريًا في هذه القضايا. أنظر: Stephen G. Walker & Akan Malici, Op. cit, P P 11-12.

[20] Ibid, PP 10-13.
[21] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, PP 9-10.
[22] Stephen G. Walker & Akan Malici, Op. cit, PP *14-15*.

* تتجلى ممارسة القوة – على حد تعبير **بالدوين Baldwin** – في تشكيل المؤسسات وصيانتها، عبر المؤسسات، وداخل المؤسسات وفيما بينها.

[23] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, P 9.
[24] Thomas Pedersen, « Cooperative hegemony: power, ideas and institutions in regional integration », *Review of International Studies* 28, n° 4 (2002), P 684.
[25] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, P 9.
[26] Thomas Pedersen, Op. cit, PP 683-684.

[27] Ibid, PP 684-685.
[28] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, 9.

* تشير المدفوعات الجانبية إلى التدابير التعويضية الهادفة إلى تسهيل الاتفاق بين الفواعل. وتستلزم هذه المدفوعات إما تعويض نقدي مباشر أو تعويض غير مباشر في شكل تنازلات مادية بخصوص قضايا أخرى. أنظر:

H. Richard Friman, « Side-payments versus security cards: Domestic bargaining tactics in international economic negotiations », *International Organization* 47, n° 3 (1993), p 390.

[29] Thomas Pedersen, Op. cit, PP 286-287.
[30] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, P 9.
[31] Ibid, PP 9-10.
[32] Ibid, PP 15-25.

* من أهم هذه الأدبيات، روبرت بيب Robert A. Pape (2005)، ثازا فاركي بول Thazha V. Paul (2005)، دانييل فليمز (2007)، دانييل فليمز وثورستين وجسكوفسكي Thorsten Wojczewski (2010)، هانز ايبرت Hannes Ebert ودانييل فليمز (2018).

[33] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, PP 9-10.
[34] Robert A. Pape, « Soft balancing against the United States », *International security* 30, n° 1 (2005), P 15.
[35] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, PP 9-10.
[36] Kei Koga, "The Concept of 'Hedging' Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift," *International Studies Review* 20, no. 4 (2018), PP 336–37.

* وفقا لـ **كي كوجا Kei Koga** فإن التحوط يلغي مخاطر الموازنة والمسايرة، فهو إما "يمكن الدولة من ربح الوقت من أجل تحديد ما إذا كان يجب عليها أن توازن أو تساير إلى أن يتم توضيح الاتجاه المستقبلي للمشهد الاستراتيجي، أو يحقق فائدة استراتيجية عبر الحفاظ على موقف الدولة المحايد بطريقة تزيد من الاستقلالية". أنظر: Koga, 637.

* يعرف **روبرت روثستين Robert Rothstein** القوة الصغرى بأنها "دولة تدرك أنها لا تستطيع الحصول على الأمن من خلال استخدام قدراتها الخاصة في المقام الأول، وأنه يجب عليها الاعتماد بشكل أساسي على مساعدة دول أخرى أو مؤسسات للقيام بذلك ؛ يجب أيضًا أن تعتقد الدول الأخرى المشاركة في السياسة الدولية بعدم قدرة هذه القوة الصغرى على الاعتماد على وسائلها الخاصة ".أنظر: Christine Ingebritsen, Iver Neumann, and Sieglinde Gsthl, *Small States in International Relations* (Washington: University of Washington Press, 2012), P 56.

[37] Darren J. Lim and Zack Cooper, "Reassessing Hedging: The Logic of Alignment in East Asia," *Security Studies* 24, no. 4 (2015), P709.
[38] Ibid, PP 709–10.
[39] Sandra Destradi, « Regional Powers and Their Strategies: Empire, Hegemony, and Leadership », *Review of International Studie36s*, no. 4 (2010), P 909.
[40] Daniel Flemes & Thorsten Wojczewski, Op. cit, P 10.
[41] Ibid, P 10.